حرب تشرين وتقرير لجنة اغرانات يقودان الى
« انقلابين » في اسرائيل : عسكري وسياسي

في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ١٩٧٤/٤/٢ ، صدر تعميم من مكتب رئيس اركان جيش الاحتلال الاسرائيلي اللواء داڤيد العازار الى جميع القادة العاملين التابعين للاركان ، يطلب العازار فيه منهم ان يستمعوا الى نشرة انباء الساعة العاشرة من اذاعة « صوت اسرائيل » (معاريف ٧٤/٤/٣) .

كانت هذه اول اشارة الى ان شيئا خطيرا ما سيحدث .

وحدث « الشيء » الذي كان أشبه بالزلزال ، حيث تضمنت نشرة الانباء تلك ، اجزاء واهية من التقرير الجزئي للجنة اغرانات للتحقيق في تقصيرات حرب تشرين ، وهو ذلك الجزء من التقرير الذي هز اسرائيل ، وتضمن استنتاجات وتوصيات متعلقة بمؤسسات واشخاص ، وادى الى استقالة العازار وغيره من كبار ضباط جيش العدو فورا ، وادى — بعد ايام — الى استقالة غولدا مئير وحكومتها ، وادخال اسرائيل في ازمة أكبر من ان تسمى « ازمة وزارية » ، وخلق جوا لم تشهد اسرائيل مثيلا له من قبل ، وتاد الى سلسلة طويلة متصلة من الاحداث وردود الفعل العنيفة ، سلسلة لم تنته حتى ساعة تقديم هذا الاستعراض في النصف الثاني من شهر نيسان (ابريل) ، ولا هي ستنتهي على ما يبدو بعد مرور أشهر ، وربما سنين عديدة .

وفي محاولة للمحافظة على ترابط فقرات هذا الاستعراض ، سنعمد الى البدء من البداية ، وبالتسلسل ، حيث نجد امامنا السؤال الاول الذي يقول : من هو اغرانات ؟ ومن هم اعضاء اللجنة المعروفة باسمه ؟ كيف تشكلت هذه ؟ متى ؟ وبماذا طلب اليها ان تحقق ؟ وكيف كانت ردود الفعل الاولية على تشكيلها ومهمتها ؟

لقد اتخذت حكومة العدو في جلستها يوم ١٨/ ١٩٧٤/١١ ، قرارا يقول بأن « المعلومات التي سبقت حرب يوم الغفران عن خطوات العدو ونواياه بشن الحرب ، وتقديرات وقرارات الجهات العسكرية والمدنية المعتمدة بشأن المعلومات المذكورة ، وعن استنفار جيش الدفاع الاسرائيلي للحرب بشكل عام ، وتأهبه خلال الايام التي سبقت حرب يوم الغفران ، والاعمال التي قام بها حتى صد العدو ، هي مواضيع ذات أهمية عامة حيوية وتحتاج الى توضيح . وبموجب ذلك تقام لجنة تحقيق تحقق في المواضيع المذكورة ، وتقدم تقريرا للحكومة ، ويتقرر ، بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا ، ان تكون اللجنة مكونة من خمسة اعضاء ويتقرر ان الامور التي هي مواضيع التحقيق ، ومناقشات اللجنة، سرية ... وكذلك طلب مصادقة لجنة الخارجية والامن في الكنيست على هذا القرار » (معاريف ٧٤/٤/٣) .

وبناء على هذا القرار الذي صدقته لجنة الخارجية والامن في الكنيست يوم ٧٣/١١/١٩ ، عين رئيس المحكمة العليا الدكتور شمعون اغرانات يوم ٧٤/١١/٢١ اللجنة الخماسية على النحو التالي : الدكتور شمعون اغرانات رئيس المحكمة العليا رئيسا ، موشي لانداو ، قاضي المحكمة العليا عضوا ، الدكتور اسحق نفتسال ، مراقب حسابات الدولة — عضوا ، واللواء (احتياط) يغآل يدين ، بروفيسور في الجامعة العبرية — عضوا ، واللواء (احتياط) حاييم لاسكوف ، مفوض شكاوى الجنود — عضوا » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/١١/٢٦ وكذلك معاريف ٧٤/٤/٣) .

كان واضحا منذ اعلان الحكومة لقرارها ، وتشكيل اللجنة التي بدأت أعمالها يوم٧٣/١١/٢٥، ان الهدف الاساسي لكل ذلك هو اعطاء المسؤولين الاسرائيليين ، وخاصة زعماء حزب العمل — أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم والمسؤول الاول عن تسيير امور الدولة وتوجيه دفة الحكم — فرصة الدعوة الى عدم التشهير به بسبب تقصيرات الحرب بادعاء ان الموضوع برمته هو قيد البحث في لجنة موضوعية غير منحازة وصلاحياتها واسعة ، وذلك — بشكل خاص — على عتبة الانتخابات الثامنة التي حدد موعدها قبل ذلك ، ليوم ٧٣/١٢/٣١ .

ومنذ تشكيل اللجنة لاحظ رجل القضاء الاسرائيلي ارفين شمرون في مقابلة اذاعية اجريت معه ، « ان الموضوع المحدد الذي يتوجب على اللجنة